جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

# نقص الكوادر التخطيطية الامنية

اللواء فاروق محمد القصاص

الرياض

1414 هـ - 1993 م

# نقص الكوادر التخطيطية الأمنية

اللواء فاروق محمد القصاص(*)

المقدمـــــة :

إذا استعـرضنا تـاريخ الحضـارة البشريـة في عصورهـا المختلفـة وجـدنا ان مؤشـرات التطور والاضمحـلال فيها تـرتبط ارتباطـا وثيقا مباشرا بمدى ما يستطيع الانسان أن يبذلـه من جهد في أي عصر وأي مجتمع ، وإذا كان الانسان هو حجر الزاوية في صرح النمـو الحضاري بكافة مظاهره الاقتصـادية فـلا غرابـة في أن يكون هـدفا لجهـود شتى تبذل في تنمية قدراته وتـطويرهـا وتسخر من أجلهـا الكثير من المـوارد تطبيقا للمبدأ القائل بأن أكثر الاستثمارات عائدا هو ما يـوجه لتنميـة القوة البشرية .

وتعتـبر الموارد البشـرية من اثمن مـوارد الدول النـامية واغـزرها فهي المورد الوحيد القابل للتطور والنمو، وهي تختلف عن غيرها من الموارد الطبيعية في أنها لايمكن أن تشترى أو تستبدل أو تخزن .

والتخطيط هو أسلوب للحياة يتميز بأنه نشاط عقلي ارادي يؤدي إلى رسـم سياسة هادفة في زمن محدد .

---

(*) مساعد أول وزير الداخلية ـ رئيس أكاديمية الشرطة .

ولقد أصبح التخطيط العلمي سمة من سمات العصر الحديث في مختلف بلدان العالم وعلى مستوى جميع القطاعات داخل كل دولة ومن ثم أصبح لزاما على كل قطاع أن يحدد أهدافا طويلة الأجل وبرامجه القصيرة وان يضع الخطة المتكاملة التي من شأن تنفيذها على خطوات مدروسة تحقيق هذه الأهداف وعلى أن تتم متابعة تنفيذ الخطة دوريا للتمكن من حل مشكلات التنفيذ في التوقيتات المناسبة.

وتتميز الدول المتقدمة عن الدول النامية بما يتوافر لديها من كثرة الأفراد المتعلمين والمهرة وبخاصة المخططين، وهم جديرون بأن تموليهم الدول الكثير من عنايتها لما تضطلع به هذه الفئة من أدوار حاسمة ولاسيما في المراحل الأولى من التنمية، كما أن العجز في هذه المهارات يشكل خسارة اقتصادية محققة، ومن ثم وجب الاهتمام بالتوسع في عدد الكوادر التخطيطية وتنمية مهاراتها[1].

ويعتبر إعداد الأفراد المخططين أهم وسائل التنمية، لذلك ينبغي ان تتحول الدول النامية عن قلة اهتمامها بتوفير الكوادر التخطيطية إلى فهم أعمق لهذا المورد الحيوي الذي تمتلكه في شعوبها والكامن في ابنائها، كما يجب عليها الا تتأخر في الاعداد والتنمية لهذه الكوادر والا فانها لن تقدر على اقامة أي أمر آخر سواء أكان نظاما سياسيا حديثا، أم اقتصاديا ناجحا أم احساسا بالوحدة القومية.

---

١ ـ الدكتور عبدالمجيد العبد، خبرات جديدة في تنظيم تنمية القوى العاملة الجهاز المركزي للتدريب، سبتمبر ١٩٧١، ص ٧ وما بعدها.

ويلازم شعار الشرطة العصرية الذي رفعه قطاع الشرطة في مصر منذ عدة سنوات حتمية الاهتمام المناظر بالعملية التخطيطية بأبعادها المختلفة، تلك العملية التي تتسم في قطاع الشرطة بالذات بالتشابك والتعقيد نظرا للعوامل المختلفة التي تؤثر على التخطيط في هذا القطاع نفسه، حيث أنه من المعروف أن قطاع الشرطة لا يعمل في فراغ ولكنه يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق أمن وأمان المواطنين، ولذلك يجب أن يواكب التخطيط في قطاع الشرطة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي والمتوقع للمجتمع المصري متمثلا أساسا في إعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي والعمالة والهيكل الاقتصادي وغير ذلك.

وسوف نتناول بايجاز النقاط التالية:

- مفهوم التخطيط.
- أهمية وفائدة التخطيط.
- التخطيط عملية مستقبلية تعتمد على التنبؤ.
- المقومات الأساسية لفاعلية التخطيط.
- أهم المتغيرات القومية المؤثرة على التخطيط الأمني المصري.
- أهم ركائز التخطيط المصري في المرحلة المستقبلية.
- سمات الكوادر التخطيطية في قطاع الأمن.
- كيفية التغلب على مشكلة نقص الكوادر التخطيطية.

**مفهو التخطيط:**

يمثل التخطيط عملية اختيار أو اتخاذ قرار بشأن الأهداف الواجب تحقيقها خلال فترة محددة مقبلة، والكيفية التي يتم بها بلوغ

تلك الأهداف، وهو يعتمد بالدرجة الأولى على العوامل المتاحة وهذا يتطلب تحديدا للاستراتيجيات والتخطيط والسياسات والاجراءات والبرامج والميزانيات اللازمة لبلوغ تلك الأهداف فهو يمثل اختيارا رشيدا من بين بدائل تتعلق بأهداف أو سياسات أو خطط أو برامج أو اجراءات أو ميزانيات للوصول للأهداف المرجوة باحسن كفاءة ممكنة عن طريق ترشيد استخدام الموارد المتاحة.

**اهمية التخطيط وفوائده:**

يمثل التخطيط أهمية كبيرة لأي قطاع من قطاعات الدولة التي تعمل في ظل ظروف متغيرة بصفة مستمرة، مع ما يتميز به المستقبل أمامها من الغموض وعدم التأكد بما يجعل تحقيق الأهداف عملية صعبة مع غياب التخطيط العلمي السليم.

ولذلك يتجه كثير من الحكومات إلى وضع خطط شاملة لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها بهدف الاستغلال الرشيد للموارد وتحقيقا لرفاهية أفراد المجتمع ويحقق التخطيط العلمي السليم فوائد عديدة يمكن إبرازها فيما يلي:

- ان هدف تحقيق التقدم والنمو والاستمرارية لأي قطاع وعلى أي مستوى يستلزم وجود نظام سليم للتخطيط يضمن اختيار أنسب الأساليب التي تساعد على تحقيق الأهداف المحددة بأحسن كفاءة ممكنة
- يساعد التخطيط في التعرف مقدما على المعوقات والقيود التي تحول دون تحقيق الأهداف المحددة، وبالتالي يمكن التفكير في أنسب

الحلول والوسائل التي تمكن من تجاوز تلك المعوقات أو التقليل من آثارها السلبية

- يسهم التخطيط في تقليل مخاطر عدم التأكد والحد من آثارها السلبية بما يساعد على تقييم البدائل الممكنة بموضوعية وتحديد أفضلها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بأحسن كفاءة ممكنة.
- يساعد التخطيط على تنمية مهارات العاملين الادارية ويحفزهم إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة لأنه يستند إلى نظام فعال لمشاركة العاملين في اعداد وتنفيذ الخطة.
- يتيح التخطيط الرؤية الكاملة لكافة المتغيرات المحددة للمواقف وكيفية استغلالها وتوجيهها نحو الأهداف المرجوة بما يحقق تفادي اتخاذ قرارات جذافية ويرجع ذلك إلى ان التخطيط يتطلب دراسات تفصيلية عن الماضي والحاضر واتجاهات المستقبل، كذا يتطلب مراجعة النتائج الماضية والحالية ودراسة كافة المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية والتي تحدد الموارد المتاحة والقيود المرتبطة بالمواقف المتوقعة.
- يحقق التخطيط اختيار الوقت اللازم لبلوغ الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وباقصر الطرق.
- يعاون التخطيط في ترشيد استخدام الموارد المتاحة مادية أو بشرية بما يحقق اقتصادية الأداء وخفض التكلفة تعظيم النتائج.
- يمثل التخطيط الأساس الموضوعي للرقابة باعتباره هو الذي يحدد معايير الأداء التي على ضوئها تتم متابعة نتائج التنفيذ وتقييمها وتحديد الانحرافات وأسبابها بما يؤدي إلى فاعلية اعداد الخطط وتصحيح مسارات أداء الأنشطة وبالتالي رفع كفاءة الأداء.

**التخطيط عملية مستقبلية تعتمد على التنبؤ:**

يعتبر التنبؤ أساس التخطيط وجوهر العملية التخطيطية لأنه يتعلق بالمستقبل والأحداث المحتملة والتي تتسم بعدم التأكد فهو الذي يتيح امكانية التعرف على هذه الاحتمالات[1].

ويقصد بالتنبؤ التوقع بما سيحدث في المستقبل الذي يتميز بدوره بالغموض علاوة على ان الظروف الماضية لا تمثل بالضرورة ما سوف يحدث في المستقبل ولذلك فان عملية التنبؤ تمثل مشكلة في حد ذاتها تزداد صعوبتها كلما كانت الظروف التي تشكل المواقف محل التخطيط متقلبة وغير مستقرة وإذا ما كان التنبؤ لفترات طويلة تتجاوز السنة.

كما أنه يخفف من حدة هذه المشكلة الاستعانة بالأساليب العلمية المتطورة وخصوصا الأساليب الإحصائية والرياضية وأساليب بحوث العمليات التي تعاون في عمليات التنبؤ.

وتتوقف فاعلية التنبؤ على مهارة المخطط ونوعية الأساليب التي يرتكز عليها إلى جانب توفر قاعدة عريضة من المعلومات عن الماضي والحاضر وظروف واتجاهات المستقبل وبالتالي يمكن القول بأن وجود نظام متكامل للمعلومات يعد من اهم المقومات الأساسية لفاعلية التخطيط والتنبؤ

---

١ - راجع الدكتور حمدي مصطفى المعاز، وظائف الادارة، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص: ١٠٣ وما بعدها.

ولنجاح عمليات التنبؤ لابد من الدراسة والتحليل لسلوك المتغيرات واتجاهاتها حتى يمكن التنبؤ بما سيحدث في المستقبل من خلال التركيز على التغيرات المتوقعة في سلوك هذه الأحداث.

وتنقسم المتغيرات التي تحدد المواقف إلى نوعين هما :

١ ـ متغيرات خارجية تتعلق بالمناخ الخارجي وتختلف تبعاً للظروف المختلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تسود المجتمع ويتحتم إخضاعها للدراسة الدقيقة التي تساعد في تحديد اتجاهاتها وحدود تأثيرها على الموقف المتوقع والذي يختلف طبقاً لظروف كل قطاع على حدة.

٢ ـ متغيرات داخلية ترتبط بنجاح العمل الداخلي وتتعلق بالموارد المادية والبشرية المتاحة والسياسات والأنظمة التي تحكم الأداء.

**المقومات الأساسية لفاعلية التخطيط:**

تتوقف فاعلية التخطيط على توفر مجموعة من المقومات التي تحقق دقة الخطط الموضوعة وواقعيتها اهمها:

**١ ـ نظام متطور للمعلومات:**

يعتبر من الدعامات الأساسية لفاعلية التخطيط وجود نظام متطور للمعلومات يقوم بتوفير البيانات اللازمة للتخطيط سواء المتعلق منها بالماضي أو الحاضر أو اتجاهات المستقبل بالدقة والشمول والملاءمة وفي الوقت المناسب.

وتختلف نوعية البيانات والمعلومات باختلاف كل قطاع ودرجة الشمولية في نظام التخطيط السائد فيه.

وفي مقدمة مسئولية نظام المعلومات تجميع البيانات التام وتشغيلها وحفظها وتحديثها واسترجاعها بما يساعد على توفير البيانات اللازمة لجهاز التخطيط وبالصيغة المناسبة لذلك فانه يقوم بأداء مجموعة من الوظائف تتمثل في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وحفظها وتجديدها، ثم توصيل المعلومات إلى مراكز الاستخدام واتخاذ القرارات في ضوء احتياجاتها السابق تحديدها عند إعداد النظام.

إن نجاح وفاعلية نظام المعلومات يتطلب وجود تصميم جيد للنظام، وان يكون مدعما بالامكانات المادية والبشرية المناسبة، وان يتسم بالشمول والمرونة والوضوح والدقة مع مراعاة ان يتم تحديد الاحتياجات من البيانات بشكل دقيق يحقق درجة الأمان في القرارات الصادرة مع مراعاة اقتصاديات التكلفة في نفس الوقت.

ويساعد وجود نظام متطور للمعلومات في فاعلية الأنظمة الأخرى وترشيد عملية اتخاذ القرارات وتفادي الأخطاء التخطيطية وامكانية قياس العلاقة بين الظواهر والمتغيرات وتوفير البيانات والمعلومات التي تصور الموقف بشكل متكامل.

كما أن وجود نظم متطورة للمعلومات يعاون المخطط في تقييم البدائل في المدى القصير والطويل واعداد التقديرات واجراء التحليلات المختلفة وتدعيم فاعلية اتخاذ القرارات.

كما أن استخدام نظم المعلومات الآلية يعاون في استخدام النماذج الرياضية مثل البرامج الخطية ونظرية المباريات وتحليل العائد والتكلفة بما يحقق فاعلية دراسة وتقييم البدائل بشكل موضوعي، والتخفيض من مخاطر عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل الذي يتسم بالغموض والذي يمثل العقبة الحقيقية في عملية التخطيط.

**٢ ـ شمولية التخطيط:**

ويمثل منهجا أو نمطا للادارة يوضح اتجاهاتها نحو الاستخدام المنظم والمتكامل للأنشطة.

والتخطيط الشامل يتناول دراسة المتغيرات المختلفة ويركز على المدى الطويل وينظر للقطاع ككل ويعمل على تحقيق الأهداف طويلة المدى على فترات متعددة ومتتالية بشكل منتظم ومتناسق ولذلك عادة ما توجد خطة عامة تتجزأ إلى خطط دورية ثم كل خطة تقسم إلى خطط فرعية حسب الأنشطة.

**٣ ـ وجود نظام للمشاركة في اعداد الخطة:**

تتوقف فاعلية التخطيط على وجود نظام يرتكز على مفهوم اعداد الخطة من أسفل إلى أعلى بمعنى اشتراك المنفذين في وضع الخطط التي سيقومون بالتنفيذ على ضوئها، والتي تقاس وتقيم نتائج أدائهم على ضوء معاييرها وهو ما يتيح الرؤية الكاملة لكافة الظروف بما يضيف الواقعية للخطط الموضوعة.

وفاعلية نظام المشاركة في اعداد الخطة يستلزم توفر نظام متطور للمعلومات، ونظام سليم للاتصال، واقتناع الادارة بأهمية هذا

الاشتراك في فاعلية التخطيط والتنفيذ في نفس الوقت، ويتطلب ذلك أيضا وجود كوادر ذات مستوى تخطيطي مناسب في مختلف المستويات الادارية.

٤ ـ وجود تنظيم سليم:

إن فاعلية الجهود التخطيطية ترتكز على هيكل تنظيمي سليم لوظيفة التخطيط مع توفر المهارات والكفاءات العاملة في هذا الجهاز المتخصص إلى جانب اقتناع المدربين باهمية الاستفادة من هذا الجهاز.

**اهم المتغيرات القومية المؤثرة على التخطيط الأمني المصري:**

عند اعداد خطط وبرامج التنمية في قطاع الشرطة، يجب الأخذ في الاعتبار عدد من المتغيرات المؤثرة، والتي نوجزها فيما يلي[1]

**أولا: السكان والقوى العاملة:**

يمثل السكان بالنسبة لقطاع الشرطة أهم المتغيرات التي تؤثر بالضرورة على الجهاز ككل من حيث عدد العاملين به ومستوياتهم وتوزيعها الجغرافي وغير ذلك، حيث أن الهدف الرئيس لجميع الأنشطة الشرطية هو الحفاظ على أمن وأمان المواطنين، ويمكن في هذا الصدد ابراز النقاط المهمة التالية:

---

١ ـ راجع: التخطيط في الشرطة عام ٢٠٠٠، الدكتور محمد عبدالفتاح منجي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الشرطة العصرية يناير ١٩٨٤.

- ازدياد اعداد السكان:

أجري عدد من الدراسات للتنبؤ بالنمو السكاني في جمهورية مصر العربية وتشير أكثر هذه الدراسات تفاؤلا إلى أن السكان في مصر يصل عددهم عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٣ مليون نسمة مقابل حوالي ٥١ مليون نسمة عام ١٩٨٧م.

وتؤكد هذه الأرقام توقع زيادة ضخمة في السكان تمثل بالضرورة عبئا متصاعدا على أجهزة الشرطة ويجب ان تؤخذ في الاعتبار عند وضع خطط القطاع.

- توزيع السكان بين الريف والحضر:

تشير بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٦ إلى أن نسبة سكان الريف كانت ٥٦,١ مقابل ٤٣,٩ لسكان الحضر ويتوقع أن تتطور هذه النسب لتصل كل منها لحوالي ٥٠٪ عام ٢٠٠٠، وهذا أمر له انعكاساته الكبيرة والمؤثرة على قطاع الشرطة بأجهزته المختلفة، نظرا لاختلاف النشاط الاقتصادي والعادات والتقاليد من الريف للحضر وما يتبعه من تغيير في حجم ونوع الجريمة وأساليبها.

- الكثافة السكانية:

يتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية في مصر بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٠ مقارنة بالوضع عام ١٩٧٦، حيث تزيد هذه الكثافة في محافظة القاهرة على سبيل المثال من حوالي ٢٤٠٠٠ نسمة/ كم٢ إلى ما

يزيد على ٤٠٠٠٠ نسمة/كم٢ أي بزيادة حوالي ٧٠٪ مقابل زيادة بنسبة ١٠٠٪ في محافظة بورسعيد وهكذا.

**السكان ذوو النشاط الاقتصادي:**

يمثل السكان ذوو النشاط الاقتصادي تلك الشريحة التي تقع في المجال العمري من ١٢ ـ ٦٤ سنة وبلغ عددهم عام ١٩٧٦ حوالي ١١,٧ مليون نسمة مقابل ٢٥,٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ١١٣,٧٪ وذلك كنتيجة لزيادة مساهمة الاناث في سوق العمل والأسباب الأخرى، وهذا مؤشر جيد اقتصاديا ولكن له بالضرورة تأثيره على كثير من أجهزة الشرطة ولذا يجب أخذه في الاعتبار عند وضع هذه الأجهزة لخططها.

**ثانيا: الهيكل الاقتصادي:**

يتوقع خلال السنوات القادمة حدوث تغيير كبير في الهيكل الاقتصادي المصري، ويمثل ذلك أساسا في انخفاض الأهمية النسبية للزراعة وارتفاع تلك الخاصة بقطاع الصناعة والتعدين مع ارتفاع ضخم في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.

وسوف ينعكس ذلك بالضرورة في الانماط التالية:

ـ الارتفاع بالمستوى التكنولوجي العام في مصر وسوف يترتب على ذلك ارتفاع مستويات الاداء والانتاجية ومن ثم مستويات الاجور وتأثير ذلك على انماط الحياة معروف، كما يتوقع ان تزداد التجمعات العمالية.

- حتمية الارتفاع المناظر للمستويات التعليمية للسكان بشكل عام، ومن ثم يتوقع زيادة التجمعات الطلابية وانتشارها الجغرافي مع التوسع الاقليمي في التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة.
- ظهور مجموعة من المدن الجديدة اللازمة لاستيعاب جزء من الزيادة السكانية المتوقعة، وما يعنيه ذلك من امتداد العمران والنشاط الاقتصادي إلى مناطق لم تكن مأهولة ممثلة بذلك أعباء اضافية جديدة على معظم أجهزة الشرطة.
- سوف يصاحب الاستقرار الاقتصادي والأمني في مصر بالضرورة زيادة حركة السياحة الدولية، وهذا يتطلب توفير الأجهزة والقوات الشرطية الكافية والقادرة على تحقيق امن وراحة السائحين.
- ان زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في مصر يتطلب تعزيز وتطوير بعض اجهزة الشرطة، على سبيل المثال جهاز مكافحة التهرب من الضرائب.

وكان هذه بعض امثلة للمتغيرات القومية المتوقعة في مصر وذات العلاقة بقطاع الشرطة وأنشطته المختلفة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطط الأمنية، وعند اعادة النظر في تطوير الأجهزة الشرطية المختلفة وفي اعداد الكوادر التخطيطية المناسبة.

**أهم ركائز التخطيط الأمني المصري في المرحلة المقبلة:**

يتضح مما سبق أنه أصبح من الضروري أن يواكب قطاع الشرطة الأحداث بحيث يتم تطويره بالصورة التي تضمن سيطرته الأمنية الكاملة في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة في المرحلة المقبلة.

ومع تعدد العوامل المؤثرة على هذا القطاع وعلى حجم وطبيعة وهيكل العمل به وتعقد العلاقات بين هذه العوامل وتوقع تزايد تأثيرها مرحليا في المستقبل يتحتم ضرورة الاهتمام المناظر بالعملية التخطيطية الشاملة.

ودون الدخول في التفاصيل سوف نكتفي هنا بتحديد الاطار العام للعملية التخطيطية في قطاع الأمن، وما يجب أن يكون عليه جهاز التخطيط ودوره لمواجهة الاعباء المتوقعة في النقاط التالية:

١ ـ وضع اهداف القطاع الأمني.

٢ ـ نظام المعلومات المتكامل.

٣ ـ المركزية واللامركزية بأن يتم التخطيط على مستويين:

ـ التخطيط المركزي على مستوى قطاع الأمن ككل.

ـ التخطيط على مستوى الادارة والمصلحة ومديرية الأمن.

٤ ـ الكوادر التخطيطية:

ونظرا للأهمية القصوى للعنصر الأخير لتأثيره على العناصر الأخرى تأثيرا مباشرا سوف نفرد له الجزء التالي بالتفصيل.

## سمات الكوادر التخطيطية في قطاع الأمن:

مما سبق يتضح أن جهاز الأمن في حاجة ماسة إلى وجود كوادر متخصصة للقيام بعمليات التخطيط الأمني في كافة قطاعاته تكون مؤهلة ومدربة ومستوعبة لكل أسس التخطيط وملمة بكل المتغيرات القومية المؤثرة على جهاز الأمن وقادرة على التنبؤ بالاحداث والتخطيط

لمواجهتها، وبالتالي فان هناك سمات معينة يجب أن تتوافر في الكوادر التخطيطية الأمنية بصفة خاصة نوجز اهمها فيما يلي:

- ضرورة الالمام بعلوم الاحصاء والأساليب الرياضية الحديثة.
- توافر الخبرة في مجال نظم المعلومات.
- الالمام بأساليب بحوث العمليات.
- توافر الخبرات في مجال علوم الأجتماع والاقتصاد والقانون والإدارة.
- ضرورة توافر القدرة على النظرة الشاملة.
- الالمام بمعايير التخطيط الاقليمي.
- الالمام بأصول ومبادىء التقويم والمتابعة.

وبمراجعة ما انتهت إليه الدراسات الشرطية للوقوف على المتاح من هذه الخبرات في مجال التخطيط في القطاع الأمني المصري يتضح أن هذا القطاع يعتمد على مجموعتين من العاملين احداهما المجموعة النظامية من الضباط وتنحصر مؤهلاتهم في:

- الحصول على ليسانس الحقوق والشرطة
- دورات تدريبية متصاعدة مع مختلف الرتب.
- دبلومات ودراسات عليا داخل الجهاز وخارجه.

اما المجموعة الثانية وهي المجموعة المدنية: فهناك قيود تعوق الاستفادة الكاملة منهم نظرا لتواجدهم بين النظاميين مما يقيد سلطاتهم ويحد من تطلعاتهم، وهو ما يحتم في النهاية ضرورة الاعتماد على النظاميين في أداء المهام التخطيطية وان كان القطاع يعاني من

النقص الملحوظ فيهم في الوقت الحاضر، فان هذا يقودنا إلى تناول كيفية تلافي النقص في الكوادر التخطيطية في قطاع الأمن.

كيفية التغلب على نقص الكوادر التخطيطية الأمنية:

للتغلب على هذه المشكلة نعرض ما يلي:

١ ـ ضرورة حصر اعداد ضباط الشرطة السابق تدريبهم وتعليمهم في المجالات التخطيطية داخل أجهزة التدريب في قطاع الشرطة وخارجها والذين يعملون حاليا في انشطة غير تخطيطية، ثم اعادة توزيعهم بحيث يمكن الاستفادة منهم في تدعيم أجهزة التخطيط والمتابعة بوزارة الداخلية.

٢ ـ الاهتمام بوضع خطة طويلة الأجل للتدريب في مجال التخطيط والمتابعة لاعداد الكوادر الإضافية من المخططين من الضباط بحيث نصل باعدادهم ومستوياتهم في المرحلة المقبلة للعدد الأمثل اللازم للقيام بالمهام التخطيطية الضخمة، ويفضل في هذا الصدد أن تكون الغالبية من شباب الضباط لضمان استقرارهم والاستفادة منهم اطول فترة ممكنة.

٣ ـ عدم الاعتماد على ضباط الشرطة فقط في توفير المخططين وانما يمكن تطعيم الكوادر التخطيطية ولو مرحليا بمجموعة جاهزة من المدنيين من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال.

٤ ـ التركيز على رفع الوعي التخطيطي لمجموعة الضباط بالقطاع وذلك عن طريق:

ـ التزام أجهزة الشرطة المركزية بالتخطيط الشامل للقطاع مع الاهتمام المقابل بالمتابعة الدورية المتصلة.

- إعطاء مزيد من الاهتمام بالفرق التدريبية في مجال التخطيط والمتابعة لمجموعات الضباط، وبصفة خاصة شاغلي وظائف الادارة العليا والوسطى، مع ضرورة اعتبار مثل هذه الفرق فرقا حتمية، ويمكن أن يتم تنفيذ بعضها خارج أجهزة التدريب الشرطية لضمان سرعة تكوين الكوادر اللازمة مع توجيه بعض الفرق التدريبية في مجالات التخطيط المستقبلية.
- الاهتمام بتدريس مادة التخطيط والمتابعة في كليات أكاديمية الشرطة «كلية الشرطة، كلية الضباط المتخصصين، كلية التدريب والتنمية، كلية الدراسات العليا».
- تخصيص دبلومات للتخطيط والمتابعة.
- توجيه بعض بحوث الدارسين ورسائل الماجستير والدكتوراه التي يعدها الضباط داخل اكاديمية الشرطة وخارجها لكي تعالج أساليب تدعيم أنشطة التخطيط والمتابعة بشكل يضمن اعداد الكوادر ذات المستويات العالية واللازمة للقيام باعباء العمل التخطيطي على مستوى القطاع.
- تخصيص بعض البعثات إلى الخارج لدراسة التخطيط في المجالات الأمنية المختلفة.
- تزويد المكتبات المتاحة في مصالح وإدارات وزارة الداخلية ومعاهد وكليات اكاديمية الشرطة بالكتب والمؤلفات والدوريات والمجلات وغيرها التي تعالج موضوع التخطيط بكافة جوانبه.

وأخيرا فإن جهاز التخطيط في قطاع الشرطة يجب ان يطور تطويرا جذريا ومدروسا بحيث يصبح جهازاً للبيانات والتخطيط والمتابعة ومزوداً بالتجهيزات والكوادر القادرة على مواجهة الاعباء التخطيطية المتزايدة بالنظر إلى أهداف القطاع في المرحلة المقبلة.

والله ولي التوفيق.